

الحالات المعروضة يوم 10 مارس 2017

الحالة: المنشور 108

الاسم: نجاة عيشاوي

مقدمة الحالة: الضحية

تعريف الضحية

ولدت نجاة بنت بوجمعة عيشاوي يوم 03 فيفري 1969 برادس زاولت تعليمها الابتدائي بالمدرسة الابتدائية بالملاحة والثانوي بمعهد ابن خلدون برادس وتحصلت على شهادة البكالوريا آداب في سنة 1990 من معهد ابن قتيبة بتونس العاصمة وزاولت تعليمها الجامعي بالمعهد الأعلى للمحاسبة بمونبليزير. وواصلت دراستها وتمكنت من الالتحاق بسلك التعليم بعد ثورة الكرامة، وتزوجت وأنجبت ابنين.

الوقائع

كانت نجاة عيشاوي تزاوّل تعليمها الثانوي بمعهد ابن خلدون برادس وكانت ترتدي الحجاب منذ أن كان سنّها 14 عاما ونتيجة لذلك تعرضت للطرد المؤقت من المعهد والإحالة على مجلس التأديب العديد من المرات كما تم منعها من الدخول إلى المعهد. وعلى اثر انقلاب 07 نوفمبر 1987 توجهت صحبة العديد من صديقاتها المحجبات إلى وزارة التربية للمطالبة بإرجاعهن للدراسة وفي الطريق تم إلقاء القبض عليهن و اقتيادهن إلى مركز أمن القصبه وقد كان ذلك يوم 1987/11/09 حيث تم احتجازهن 08 ساعات كاملة و تم بحثها دون تحرير محضر أو توجيه أية تهمة حين تم تعميم بطاقة ارشادات في حقها وإجبارها على إمضاء التزام بنزع الحجاب ثم تم اطلاق سراحها.

انتسبت نجاة عيشاوي للاتحاد العام التونسي للطلبة منذ أواخر المرحلة الثانوية ضمن النشاط الإعلامي للاتحاد غير أنها لم تكن تنتسب لحركة الاتجاه الإسلامي. ولما تكثفت الحملات الأمنية ضد أنصار وناشطي الإتحاد العام التونسي للطلبة اضطرت نجاة للتحفي ثم الفرار لمواصله تعليمها خارج أرض الوطن فهاجرت إلى موريتانيا في أكتوبر 1990 لتعود الى تونس كل عطلة صيفية دون أن تحصل ضدها أية مضايقات إلا أنه في سنة 1994 تم استدعاؤها من طرف فرقة الأبحاث بوشوشة

ثم تفتيش منزل والديها وحجز أغراضها الشخصية مع استفسارها حول خطيبها محمد لطفي التقاوي وعن سر تنقله بين موريطانيا وفرنسا وعن هوية الشخص الذي اقنعها بارتداء الحجاب. ظلت أسبوعا كاملا في الإيقاف من 28 سبتمبر إلى 05 أكتوبر 1994 في غرفة ضيقة دون اذن من النيابة العمومية كما تعرضت للتعذيب والضرب باستعمال الفلقة والتعنيف على مستوى الكتف والعم والركبتين مع تقطيع ملابسها وإجبارها على الوقوف مطولا واستنطاقها عدة ساعات وصب الماء البارد على جسمها بأمر من المدعو "الحاج الجوادي" وذلك لإجبارها على الاعتراف بالتهمة الموجهة إليها وهي النشاط ضمن خلايا طلابية بنواق الشط لها علاقة بحركة النهضة.

تم عرض ملفها يوم 1994/10/5 على وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس ثم ايداعها بالسجن المدني بمنوبة أين تم استقبالها بتفتيش مهين مع تعريضها من جميع ملابسها.

عرضت نجاة عيشاوي على المحكمة الابتدائية بتونس التي اعتمدت على محضر بحث مزور. على الرغم من انكارها للتهمة الموجهة اليها فإن القاضي حكم عليها بالسجن مدة سنة كاملة من اجل الانتماء لجمعية غير مرخص فيها بتاريخ 1994/10/27 تأيد استئنافيا في 1995/4/21.

وحسب سياسة السجن المتبعة آنذاك تم تصنيف نجاة عيشاوي كسجينة "صبغة خاصة" حيث كان يتم تفريقها عن بقية السجينات بنفس التهمة لمنع أي تواصل معهن. تعرضت نجاة لمضايقات من طرف سجينة تدعى "نجاة فلتة" بإيعاز من إدارة السجن التي كانت تكلفها بضرب سجينات "الصبغة الخاصة". كما تعرضت للضرب بمفتاح حديدي على رأسها بعد ان رفضت ارتداء السفساري عند الخروج للجلسة ولم تكن تتسلم قفعتها الا مبعثرة. كانت تجبر على شراء علب السجائر لتقديمها للسجينات الأخريات ليقمن بدلا عنها بأعمال التنظيف التي كانت ممنوعة على سجينات الصبغة الخاصة بأوامر من إدارة السجن.

إثر الخروج من السجن في 05 أكتوبر 1995 تم إعلامها بوجوب الخضوع للمراقبة الإدارية يوميا ولأجل غير محدد رغم عدم التنصيص على هذه العقوبة بالحكم وذلك بالحضور 5مرات يوميا للإمضاء بكل من مركز الامن برادس الملاحه ومنطقة الأمن بمقرين ومركز الحرس بين عروس ومركز أمن سيدي حسين باعتبارها طالبة في كلية 9أفريل ومرة في الأسبوع بمركز أمن 18 جانفي.

إثر زواجها انتقلت نجاة عيشاوي للسكن بمنطقة المحمدية وأصبحت تخضع للمراقبة الإدارية اليومية بمركز امن المحمدية النسيم ومنطقة الأمن بفوشانة ومنطقة الحرس بينعروس ومنطقة الامن بينعروس وكذلك الامر بالنسبة لزوجها بعد أن تم استجوابهما لمدة أسبوع كامل من أجل عدم إعلام السلط الأمنية بالزواج.

يوم 12/6/1997 كانت نجاة عيشاوي متجهة صحبة زوجها الى مقر سكني والديها برادس الملاحه حين تم ايقافها من طرف أعوان الامن بمنطقة بن عروس بتهمة محاولة مجاوزة الحدود خلصة وكانت التهمة حسب تعبير اعوان الامن "هدية الزواج" وتذكر انه تمت تعريتهما تماما وتعليقهما في وضع الدجاجة أمام انظار جميع الأعوان بالمنطقة وتعرضا لشتى أنواع التعذيب على يد المدعو جلال رئيس منطقة بن عروس وفي حدود الساعة منتصف الليل تم ترحيلهما إلى بوشوشة أين تم ايقافهما مدة أسبوع كامل وفي 18 جوان 1997 تم عرضهما على محكمة ابتدائية بين عروس وتم القضاء بسجن زوجها مدة شهر بتهمة حمل سلاح أبيض وعدم سماع الدعوى في حقها .

تعرض منزل نجاة عيشاوي لعديد المداهمات وظل مراقبا لفترة طويلة إلى حدود سنة 2003 تاريخ انتهاء المراقبة الإدارية.

النتائج

اضطرت نجاة عيشاوي للعمل في المعاهد الحرة لتوفير قوتها وقوت عائلتها ولم يسمح لها باجتياز مناظرة الكاباس إلا بداية من سنة 2004 وبقيت تعيد اجتياز هذه المناظرة طيلة 6 سنوات متتالية لأسباب مجهولة وهي ترجح ان السلطات قد قامت بفرزها امنيا.

تحصلت نجاة عيشاوي على شهادة في العفو التشريعي العام سنة 2011 وتمكنت من الانتداب بوزارة التربية والتعليم.